أصدرت 30 ألف رخصة بنهاية عام 2012

الإمارات الأولى خليجياً في منح تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية لمستثمري دول «التعاون»

احتلت دولة الإمارات في المرتبة الأولى خليجيا في منح تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي، بحسب تقرير «السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام»، والصادر مؤخرا عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأصدرت الدولة نحو 30.43 ألف رخصة بنهاية عام 2012، وبزيادة بلغت 1516 رخصة، وبنمو 5.24 في المئة مقارنة بعام 2011.

وشكل إجمالي التراخيص التي أصدرتها دولة الإمارات للمواطنين الخليجيين ما نسبته 85.17 في المئة من إجمالي التراخيص الصادرة على مستوى دول المجلس لمواطني الدول الأعضاء الأخرى حتى عام 2012، وفق التقرير.

وأفاد بأن دولة الإمارات منذ عام 2008، تواصل احتلال المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي، في جذب مواطني الدول الأعضاء للتملك العقاري فيها، حيث بلغ عدد الملكيات العقارية المسجلة لمواطنين خليجيين في الدولة 11.76 ألف ملكية عقارية، بارتفاع 888 ملكية عقارية، وبنسبة زيادة 8 في المئة على مجموع الملكيات العقارية في عام 2011.

وقد كان للمواطنين الكويتيين الحصة الأكبر من مجموع الملكيات، والتي بلغ عددها 6947 ملكية حتى عام 2012، وبنسبة 59 في المئة من إجمالي ملكيات المواطنين الخليجيين، وفق التقرير.

واستقطبت السوق المالية الإماراتية خلال عام 2012 نحو 212.25 ألف مستثمر خليجي، يشكلون 47 في المئة من إجمالي المستثمرين الخليجيين المساهمين في الشركات الخليجية المسموح لمواطني دول مجلس التعاون بتداول أسهمها.

وصنف التقرير بنوك دولة الإمارات، على أنها الأكثر انتشارا على مستوى دول التعاون، حيث تعمل سبعة بنوك إماراتية في الدول الخليجية الأخرى، في حين تستضيف الدولة كذلك ستة بنوك خليجية تعمل ضمن مختلف مدنها، وقد تزايد عدد هذه البنوك من 3 في عام 2006، إلى 4 في عام 2007، وصولا إلى 6 بنوك في 2012.

وقد شهد هذا الرقم تزايدا مطردا منذ عام 2000، وبمعدل سنوي مركب قدره 114.8 في المئة ، حيث بلغ عدد هؤلاء المستثمرين حينها 22 مستثمرا.

كما حافظت دولة الإمارات على المركز الثاني بعد دولة الكويت، ضمن دول مجلس التعاون المستقطبة لأبناء الدول الأعضاء بالمجلس، للعمل في قطاعها الحكومي، وبنسبة 23.7 في المئة مع نهاية عام 2012، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي لديها 3706 موظفين.

وواصل القطاع الخاص في دولة الإمارات، توسعه في استقطاب مواطني دول مجلس التعاون الخليجي للعمل فيه، ليبلغ عددهم 1584 موظفا مع نهاية عام 2012، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 28.78 في المئة عن عام 2011.

وفي سياق متصل، أشار التقرير، إلى أن جميع المواطنين الخليجيين العاملين في القطاع الحكومي الإماراتي حتى عام 2012، كانوا مشمولين بنظام التقاعد، حيث شكلوا ما نسبته 40.28 في المئة من إجمالي المواطنين الخليجيين المشمولين بالتقاعد في دول المجلس الأخرى حتى نهاية عام 2012.

وفي الجانب التعليمي، استضافت دولة الإمارات 12.09 ألف طالب وطالبة من أبناء دول المجلس في عام 2012، وبنسبة 31.53 في المئة من إجمالي عدد الطلبة الخليجيين، لدى دول مجلس التعاون الأخرى.

وتناول هذا التقرير السنوي عددا من محاور السوق الخليجية المشتركة، والتي كان أبرزها المساواة في المعاملة في القطاع الحكومي، ومد مظلة الحماية التأمينية، وتملك العقار، ومزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، والبنوك التجارية الخليجية المصرح لها في الدول الأعضاء الأخرى، وتداول وشراء الأسهم، إلى جانب المساواة في التعليم.

وأكد خالد علي البستاني، وكيل وزارة المالية المساعد، لشؤون العلاقات المالية الدولية، التزام الوزارة بأداء دورها، من أجل تعزيز مكانة دولة الإمارات على مستوى السوق الخليجية المشتركة، ومواصلة توفير أكبر قدر ممكن من التسهيلات، التي من شأنها توفير بيئة استثمارية واقتصادية مثالية، لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي في الدولة.

وقال: «تثبت السوق الإماراتية عاما بعد عام، أهميتها وجاذبيتها الاقتصادية، على المستويين الإقليمي والعالمي، نظرا لما توفره من تسهيلات استثمارية حقيقية، تدعم نمو الأعمال، وتعزز من القدرة الإنتاجية والخدماتية على التوسع واستهداف أسواق إقليمية جديدة، مستفيدة من الموقع الجغرافي المتميز الذي تحظى به دولة الإمارات كحلقة وصل بين قارات العالم».

وأضاف البستاني: «تضع وزارة المالية تنفيذ قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المتعلقة بالسوق المشتركة في مقدمة أولوياتها، وتؤمن بأهمية تحقيق المساواة بين أبناء دول المجلس في كافة المجالات التي تتضمنها السوق، الأمر الذي حدا بها منذ البداية، إلى تطوير القنوات التنسيقية التي تديرها مع مختلف الأطراف، سواء على المستوى المحلي، أو على مستوى الدول الأعضاء، بصورة تمكنها من أن تقوم بدور رئيس في تحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء السوق».

واختتم قائلاً: «سنواصل العمل بكل اجتهاد، لتلبية تطلعات واحتياجات كافة أبناء دول المجلس، فيما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة، وبما يحقق النمو والرفاهية لمجتمعاتنا، كما نؤكد التزامنا بتعزيز دور ضباط الاتصال المختصين بحل العقبات المتعلقة بالسوق، إلى جانب التنسيق مع مختلف اللجان التنظيمية والفنية المتعلقة بالسوق للوصول بها إلى المستوى المأمول».

بنايات في جزيرة الريم

الدليل العقاري العالمي: العائد الإجمالي لتأجير العقارات في دبي يقدر بـ 6.63 في المئة سنويا

أظهرت إحصائية تضمنها الدليل العقاري العالمي ان العائد الإجمالي من تأجير العقارات في إمارة دبي بلغ 6.63 في المئة سنويا فيما ارتفع مؤشر القطاع العقاري السكني في الامارة بنسبة 13.46 في المئة خلال العام الماضي مقارنة بانخفاض بنسبة 1.8 في المئة في 2011 .

وتقدم هذه الإحصائيات رؤى مقربة عن المستوى المتسارع لنمو هذا القطاع في فترة وجيزة وفقا لمنظمي معرض العقارات الدولي 2014.

وتم الكشف عن هذه الإحصائية خلال تسليط الضوء على تطورات أضخم دورة من معرض العقارات الدولي الذي ينعقد بنسخته العاشرة في الفترة ما بين 8 حتى 10 ابريل المقبل في مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض.

وقال داوود الشيزاوي الرئيس التنفيذي لشركة «الاستراتيجي لتنظيم المعارض والمؤتمرات» المنظمة للمعرض ان الاحصائية كشفت أيضاً عن انخفاض أسواق المملكة المتحدة وسنغافورة وطوكيو بنسب 3ر97 في المئة و2ر88 في المئة و1ر94 في المئة على التوالي ..معتبرا أنه مؤشر على تزايد الثقة الدولية في القطاع العقاري في إمارة دبي وتسارع عجلة نموه.

وأضاف أن نمو معرض العقارات الدولي الملحوظ هو مؤشر على تسارع وتيرة القطاع العقاري في دبي ..موضحا أن المعرض حقق حتى الآن مشاركات من 80 دولة لتكون الدورة الأبرز حتى الآن منذ انطلاقه على مدار عقد كامل.

وأشار الى ان الشركات العارضة للمشاريع السكنية والمكاتب والتجزئة تمثل نسبة 63 في المئة من مجمل الجهات المشاركة في معرض العقارات الدولي 2014 ..منوها برضا الشركات العارضة عن توجه القطاع العقاري وتطوره في مجالات المشاريع السكنية والمكاتب والتجزئة وتأكد ان الشركات العارضة تتطلع الى المعرض كمنصة مثالية لتطوير الشراكات وتوسيع الأعمال ومشاركة التجارب وتبني افضل الممارسات المعتمدة عالميا في المجال العقاري والمقاولات.

ودعا الشيزاوي كافة شركات التطوير العقاري والوسطاء والمستثمرين والمقاولين الى اغتنام أيام المعرض والتعرف على آخر ما آل إليه القطاع الذي يتوقع ان يحقق قفزات نمو متنامية بعد اكمال الربع الأول من العام 2014.

يذكر ان معرض العقارات الدولي الذي يعد أحد أبرز المعارض العقارية في المنطقة والذي يحظى بدعم من دائرة الاراضي والاملاك في دبي يحقق معدلات نمو مطردة حيث بلغت نسبة نمو عدد عارضيه على مدار السنوات الخمس الماضية ما يقارب الـ 20 في المئة .

بنوك السعودية منحت قروضاً بـ 10 مليارات ريال في شهر

منحت البنوك العاملة في السعودية نحو 10.1 مليارات ريال، من القروض والتسهيلات المالية، خلال الشهر الماضي بحسب تحليل اجرته «العربية.نت» لإحصاءات مصرفية حديثة.

وبلغ إجمالي القروض في المملكة بنهاية فبراير الماضي، نحو 1.098 تريليون ريال، منها 10.3 مليارات ريال قيمة كمبيالات مخصومة بحسب الإحصاءات الشهرية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي «البنك المركزي».

وبلغت موجودات المؤسسة نهاية الشهر الماضي نحو 2.77 تريليون ريال بارتفاع قيمته 289 مليار ريال عما كانت عليه في نفس الشهر من العام الماضي.

وتعد كلفة الاقتراض في السعودية الأقل خليجياً، نظراً لعمل البنوك وفق مبدأ الاستثمار، إلى جانب تحديد سعر فائدة مرجعي يعتبر الأدنى على مستوى المنطقة العربية.

وقدّر تقرير سابق أعدته العربية.نت كلفة الاقتراض في السعودية بنسبة 3.25 في المئة مقارنة مع نسب تصل إلى 5 في المئة في الكويت والإمارات وعمان و6 في المئة في قطر والبحرين.

القروض بالسعودية الأيسر والأقل كلفة

125.5 مليار دولار أرباح الشركات الصناعية الصينية خلال يناير وفبراير

قال المكتب الوطني للاحصاءات امس إن أرباح الشركات الصناعية الصينية زادت بنسبة 9.4 في المئة في شهري يناير كانون الثاني وفبراير شباط مجتمعين لتصل إلى 779.3 مليار يوان «125.50 مليار دولار» مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

وكانت أرباح الشركات الصناعية قد سجلت نموا سنويا بلغ 6 في المئة في ديسمبر .

وجرت العادة على ان يقدم مكتب الاحصاءات رقما مجمعا للارباح لأول شهرين من كل عام لتهدئة الاثار المرتبطة بعوامل موسمية مثل عطلة السنة القمرية الجديدة التي تستمر اسبوعا وتتوقف فيها معظم الشركات عن العمل. وتأتي تلك العطلة إما في يناير او فبراير.

ومن ناحية أخري ، ارتفعت ارباح البنك الزراعي الصيني الصافية بنسبة 14.5 في المئة على أساس سنوي إلى 166.21 مليار يوان «27.06 مليار / دولار أمريكي» في عام 2013.

وذكر تقرير سنوي صادر عن بورصة شانغهاي للأوراق المالية بحسب «العرب» ان البنك الزراعي – وهو واحد من اكبر أربعة بنوك في الصين – ارجع ارتفاع الأرباح إلى النمو المستقر لإيرادات الفوائد ورسوم العمولات، وكذلك تعزيز السيطرة على المخاطر والتكاليف.

وبلغت إيرادات الفوائد 613.38 مليار يوان عندما صعد حجم إيرادات رسوم العمولات بنسبة 11.1 في المئة إلى 83.17 مليار يوان.

اليورو يتأثر بتعليقات «الأوروبي» عن التيسير النقدي.. والين يهبط

استقر اليورو امس قرب مستوياته المتدنية التي سجلها في الفترة الأخيرة أمام الدولار بعدما جددت تعليقات لمسؤولين بالمركزي الأوروبي التكهنات بشأن مزيد من التيسير النقدي لتفادي انكماش الأسعار.

وجرى تداول اليورو عند 1.3784 دولار ليحوم قرب مستواه المتدني الذي سجله مرتين في الأيام الأخيرة عند 1.3749 دولار. وفي حالة النزول دون ذلك المعدل سيهبط اليورو لأدنى مستوى منذ السادس من مارس.

كان اليورو سجل في السادس من مارس آذار أعلى مستوى في شهرين بعدما أحجم البنك المركزي الأوروبي عن الحديث عن خطوات للتيسير. واستمر ارتفاع اليورو منذ ذلك الحين ليسجل في أسبوع لاحق أعلى مستوى في عامين ونصف العام عند 1.3967 دولار.

لكن التكهنات ثارت مجددا بشأن مزيد من التحفيز بعدما قال ينس فايدمان العضو البارز بمجلس محافظي المركزي الأوروبي ورئيس البنك المركزي الألماني يوم الثلاثاء إن البنك يدرس عددا من الخيارات لكبح جماح اليورو ومكافحة انكماش الأسعار.

وأشار فايدمان إلى أن أسعار الفائدة السلبية أحد الخيارات وإن التيسير الكمي غير مستبعد.

وقال ماريو دراجي رئيس المركزي الأوروبي في اليوم ذاته إن البنك على استعداد للتدخل في حالة تراجع التضخم لمستوى أقل من توقعات البنك. وسجل اليورو أدنى مستوى في أسبوعين أمام الجنيه الإسترليني في تعاملات الصباح عند 0.8311 استرليني.

صادرات إيران النفطية فوق مستوى العقوبات للشهر الخامس

نمو صادرات ايران النفطية

قالت مصادر تتابع حركة ناقلات النفط إن صادرات الخام الإيرانية ظلت فوق المستويات المسموح بها بموجب العقوبات الغربية للشهر الخامس، في علامة جديدة على أن الاتفاق الذي يخفف بعض القيود يساعد طهران في زيادة مبيعات النفط.

ومن المفترض بموجب الاتفاق أن تظل صادرات إيران عند مليون برميل يوميا في المتوسط خلال ستة أشهر حتى 20 من يوليو. لكن بيانات بخصوص حركة السفن أظهرت أن الشحنات لآسيا تجاوزت هذا المستوى منذ نوفمبر على الأقل.

وتعتقد حكومة الرئيس الأميركي باراك أوباما أن الصادرات ستهبط في الشهور القادمة وسيهبط المتوسط إلى المليون برميل يوميا الذي نص عليه الاتفاق المؤقت الذي بدأ تنفيذه في 20 من يناير.

وقال مصدر إن صادرات الخام الإيرانية بلغت 1.3 مليون برميل يوميا في المتوسط في مارس انخفاضا من 1.4 مليون برميل يوميا في فبراير ومقارنة مع 1.1 مليون برميل يوميا في المتوسط في العام 2013.

وذكر مصدر ثان إن صادرات الخام الإيرانية باستثناء الصادرات إلى اليابان بلغت 1.28 مليون برميل يوميا في مارس وشملت مبيعات لكبار المشترين مثل الصين والهند، إلى جانب كوريا الجنوبية وتركيا وسوريا. وأضاف أن هذا يشير إلى استقرار الصادرات الإيرانية بوجه عام.

«أرامكو» و«سابك» تساهمان بنسبة 25 في المئة لكل منهما

وزير المالية: صندوق الاستثمارات سيمتلك 50 في المئة من «العربية السعودية للاستثمارات الصناعية»

عبر وزير المالية ورئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف عن سروره وتقديره لقرار مجلس الوزراء بالترخيص بتأسيس «الشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية»، مشيراً إلى أن الصندوق سيساهم بنسبة 50 في المئة من رأسمال الشركة البالغ ألفي مليون ريال فيما تساهم كل من شركة الزيت العربية السعودية «أرامكو السعودية»، والشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» بنسبة «25 في المئة « لكل منهما.

وذكر العساف أن الشركة تهدف إلى استغلال منتجاتها الأساسية ومنتجات المؤسسات والشركات الإستراتيجية في المملكة لاستثمارها في الصناعات التحويلية والصناعات المساندة على أسس تجارية، والاستثمار في القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية لتطوير صناعات تحويلية متعددة في جميع القطاعات الصناعية، سواء المعتمدة على البتروكيماويات، أو البلاستيك والأسمدة، والحديد والصلب والألمنيوم والصناعات الأساسية الأخرى المحققة للتنوع الاقتصادي.

المفضي: البرنامج الاستثماري للشركة يتضمن 20 مشروعاً في الصناعات التحويلية لا تنافس القطاع الخاص

إبراهيم العساف

وقدم الوزير شكره لأعضاء اللجنة التأسيسية وفريق العمل ومسؤولي صندوق الاستثمارات العامة على الجهود المبذولة في متابعة إجراءات التأسيس وتقييم الدراسات والبرنامج الاستثماري للشركة، متمنياً للشركة التوفيق والنجاح متطلعاً إلى أن تسهم هذه الشركة في التنمية الصناعية وجذب المزيد من الاستثمارات للمملكة.

ومن جانب آخر أشار عبدالرحمن بن محمد المفضي أمين عام صندوق الاستثمارات العامة إلى أن البرنامج الاستثماري المقترح للشركة لإقامة عدد من الصناعات التحويلية المهمة دون منافسة للقطاع الخاص والتي تشمل قطاعات إستراتيجية للاقتصاد الوطني، وهي القطاع الملاحي، وقطاع معدات الطاقة والمياه والكهرباء، وقطاع معدات صناعة النفط والغاز، وقطاع السيارات، والتي سينبثق منها عشرون مشروعًا في الخمس سنوات الأولى من التأسيس تقدر تكلفتها الاستثمارية بنحو سبعة آلاف وأربع مئة وخمسين مليون ريال إضافة إلى ما ستوفره الدولة من بنى تحتية للمشاريع الملاحية كالأرصفة وغيرها والتي تقدر تكاليفها بخمسة آلاف وست مئة مليون ريال. أما المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح رئيس وكبير الإداريين التنفيذيين لشركة الزيت العربية السعودية «أرامكو السعودية» فقد أشار إلى أن شركة الاستثمارات الصناعية تتماشى مع المبادرة الإستراتيجية لشركة أرامكو السعودية لإنشاء قطاع للخدمات والصناعات المتعلقة بالطاقة في المملكة قادرة على التنافس عالمياً، والتي من أهدافها توفير متطلبات شركة أرامكو السعودية وتصدير نسبة كبيرة من خدماتها ومنتجاتها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية مما سيعود بالفائدة المباشرة على الاقتصاد الوطني من خلال نقل وتوطين الصناعة التحويلية للطاقة، وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين، وتبوء المملكة مكانة عالمية رائدة في هذا القطاع.

كما أشار المهندس محمد بن حمد الماضي نائب رئيس مجلس إدارة «سابك» الرئيس التنفيذي إلى أن «سابك» تتطلع إلى أن تلعب شركة الاستثمارات الصناعية دوراً استراتيجيا للاستغلال الأمثل للصناعات الأساسية المتاحة، بما يعظم الفائدة للاقتصاد الوطني، ويعزز الصناعات التحويلية السعودية المرتبطة بصناعات البتروكيماويات، في مجالات الكيماويات المتخصصة والبلاستيكيات المبتكرة والأسمدة والحديد والصلب، كصناعة السيارات والنقل، وقطاع البناء والتشييد، والأجهزة الكهربائية والإلكترونيات وغيرها، خاصة وأن مواد «سابك» تتيح للمصنعين الحرية في الابتكار مع المحافظة على أهداف الاستدامة.